

كيسنجر، مهندس سياسة «الخطوة خطوة»، قد عكف على وضع معالم سياسته هذه موضع التنفيذ بعد ان انكب على دراسة الثغرات التي خلقتها سياسة سلفه روجرز ، عبر مبادرته الشهيرة عام ١٩٧٠ ، والتي قبلها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ببراعة تكتيكية ، مكنته من بناء قواعد صواريخ سام الدفاعية التي اربكت الطيران الاسرائيلي في فترة زمنية حرجة ووجيزة ، والتي مكنت القوات المصرية من ان تواصل بناء قدراتها ، وتتمكن من ان تجرز انتصار حرب تشرين ١٩٧٣ .

من خلال هذه المعطيات ، وضع هنري كيسنجر الخطوط العريضة لسياسته ، ويأشر التحرك لبلورتها بعد حرب اكتوبر مباشرة ، حتى لا يسبقه الزمن فيترسخ انتصار تشرين الى المدى الذي يصعب معه امتصاصه او محو آثاره .

ومن هنا كانت اتفاقية سيناء الأولى في اول سبتمبر عام ١٩٧٥ ، وهي الاتفاقية التي توج فيها كيسنجر اول تحركاته على هدى سياسة « الخطوة خطوة » .

ومن خلال قراءة سريعة لبعض بنود تلك الاتفاقية ، والملحقات السرية التابعة لها ، يستطيع المرء ان يستقرىء معظم التحركات الاميركية اللاحقة حتى يومنا هذا ، لان كل الوقائع والتطورات ، جاءت لتترجم الخطوات الاجرائية التي نصت عليها اتفاقية سيناء الاولى ، وملاحقها السرية . وكمثل على ذلك ، فقد نص البند ٦ من مذكرة الاتفاقية الاولى المعقودة بين حكومة الولايات المتحدة واسرائيل ، والملاحقة باتفاق سيناء الاول في مطلع سبتمبر عام ١٩٧٥ على ما يلي : « تتفق حكومة الولايات المتحدة الاميركية مع اسرائيل على ان الاتفاق التالي مع مصر ، يجب ان يكون اتفاق سلام نهائيا » .

اما البند الثالث من الوثيقة الثانية السرية ، الملاحقة باتفاق سيناء ، تحت عنوان مذكرة اتفاق بين حكومتي الولايات المتحدة واسرائيل ، فينص على التالي : « ستبذل الولايات المتحدة كل الجهود لتضمن كل المفاوضات الاساسية في المؤتمر على اساس ثنائي » .

ولم يقتصر دور السياسة الاميركية هذه على التحركات بين الاطراف الثنائية فحسب ، بل تعداها الى كل المحافل والمواقع ، اذ طالما نص البند الثامن والتاسع من الوثيقة الاولى في الاتفاق المعقود بين الولايات المتحدة واسرائيل والملحق باتفاق سيناء على ان : « حكومة الولايات المتحدة ستقترع ضد اي قرار لمجلس الامن تعتبر انه يخلق تأثيرا مضرًا بالاتفاق او معدلا له » .

« وستسعى حكومة الولايات المتحدة الاميركية الى منع جهود الآخرين لدرس اقتراحات تتفق هي واسرائيل على انها ضارة بمصالح اسرائيل » .

وكذلك البند ٤ من الوثيقة الثانية ، في مذكرة الاتفاق اياه ، والذي يقول : « ستعارض الولايات المتحدة الاميركية وتقترع ، عند الحاجة ، ضد كل مبادرات مجلس الامن لاجراء تعديل على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في اشكال لا تتفق مع هدفها الاصلي » .

وقد تبلور الموقف الامركي بشأن هذه التعهدات الاميركية لاسرائيل ، في جلسة مجلس الامن المنعقدة في يناير عام ١٩٧٦ ، حين استخدم المندوب الاميركي مونيهان حق النقذ